قوله واهلون جمع اهل وانما كان شاذا لان مفرده ليس بعلم ولا صفة وخص جمعه على شذوذه انه يستعمل بمعنى مستحق كالحمد لله اهل الحمد والكلام في الاهل لا بمعنى المستحق ولو سلم ان الكلام فيه فهو لا يقبل تاء التانيث ولا يرد على التفصيل كما هو شرط الصفة قوله كالجمع اي جمع المذكر السالم في اعرابه اه قوله اما المثنى الخ على اللغة المشهورة ومقابلها لزوم الالف في الاحوال الثلاثة واعرابه بالحركات الثلاثة مقدرة عليها ومن العرب من يلزمه الالف ويعربه بحركات ظاهرة على النون وعليها يقال جاني الزيدان بضم النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدانِ بكسرها وهو قليل جدا فلو سمي به كزيدان علما اعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا ويجوز منعه من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون كسلمان وقيده في التسهيل بان لا يجاوز سبعة احرف فان جاوزها كاشهيبابان لم يجز اعرابه بالحركات واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي بالسبعان فانه في الاصل تثنية سبع فاجراه مجرى سلمان الخ اذ لو اجراه مجرى التثنية لقال بالسبعين وهو اسم موضع انتهى قوله وحملوا عليه في ذلك الخ فيه نظر لان ظاهره ان المحمول هذه الاربعة فقط وليس كذلك اذ قد حمل عليه الفاظ اخر اخرجناها في تسهيل الى عشر فكان المناسب يقال وحملوا عليه الفاظا اخر منها كلا وكلتا الخ وبين جملة المحمول منزوان لطرفي الالية لانه لم يستعمل مفرده والكليتين لالية الحداد واجب عن وجه اقتصاره عليها بكثرة دورانها دون غيرها اه من الحواشي قوله فالفاظان الخ والف كلا اصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فان لامها عن واو مثل نجاه وبنت واخت لا عن ياء واما الامالة فللكثرة او الرجوع الى الياء جرا ونصبا والف كلتا عند س للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرمي الالف لام والتاء للتانيث فلم سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف

عند الجرمي

٢١

عند الجرمي واورد عليه انه لا يعرف وزن فعتل والتاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال ابو علي انما ابدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل الف التانيث ولا بد من اختلاف لفظ المذكر والمونث فيما عدا العلامة اذا كانت الفا الا ترى انهم قالوا احد واحدى واما اللذان لا يكون بينهما اختلاف وفي غير العلامة فيها المذكر والمونث التي علامة تانيثه التاء قوله الى الضمير وهو ثلاثة اشيا كلاها وكلاهما وكلانا ويمتنع كلاكم لانه جمع الا ان تحول به عن الاثنين قوله فان كانا مضافين الى الظاهر قال الرضي اعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المونث افصح من تجريده نحو كلا المراتين اه وفي المغني نحوه مع بسط ونقل في المغني ان ابن الانباري اجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصص بوصفهما بالظرف وبه يعلم ما في اطلاق الشارح لم يتقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدلالة على اثنين قوله ان كانا مضافين للضمير اي ضمير الجمع كما مثل او المفرد فيقال اشاه او المثنى الظاهر قد مثل له بما اثنى اخويك وذكر الشارح في اللمحة انه لا يجوز اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال الرجلان اثناهما او اثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه اه قال يس لا معنى لاستثنائه لانه اذا اريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الاضافة مطلقا لا فرق بين المثنى وغيره من ضمير وغيره على انه يوخذ من تعليل اللمحة امتناع اضافتهما الى ما دل على اثنين بالنص فيكف تخصيص ضمير التثنية فتامل قوله نحو جاني اثنا عشر واثنا عشر

Copyright © King Saud University